

وان مجمل هذه الافاق المظلمة التي يشكلها بالنسبة للامبريالية، التحرر الاقتصادى والسياسى لمزيد من الشعوب، هي التي دفعت بدواثرها وهياتها المختصة في البحث والتخطيط مثل "مجلس العلاقات الدولية" بنيو يورك، و"اللجنة الثلاثية"، الى اجراء عدة بحوث ودراسات معمقة حول هذه الافاق. وتدلل نتائج هذه الدراسات على أن الدوائر الامبريالية تخشى "تغييرا هيكليا في الاقتصاد العالمي اذا ما تمكنت البلدان النامية من بناء صناعات خاصة بها"، كما توءد أن التحولات الصناعية المرتقبة، والتي ستكون في صالح البلدان النامية، "ستطرح على البلدان المصنعة مشاكل لم يسبق لها مثيل، سيستمر مفعولها خلال العقدين القادمين" .. أما بالنسبة للتوصيات التي احدث عليها هذه الدراسات، فتتعلق أساسا بضرورة حفظ مصالح الرأسمال الغربي من خلال "التحكم في مسلسل التصنيع" في بلدان العالم الثالث "والحد من سرعة هذا المسلسل" أو من خلال "وضع قائمة الصناعات التي يجب اقامتها، وتلك التي لا تجوز اقامتها في هذه البلدان". واذا ما تم الحديث عن ضرورة نمو بلدان الجنوب، فيتم التركيز ايضا على أن هذا النمو يجب أن لا يمس بمصالح الشمال، وبعبارة أوضح فان البلدان الامبريالية يجب أن تحافظ باستمرار على مواقع الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد العالمي.

ومجمل هذه التنظيرات والدراسات يشير بوضوح الى أن الامبريالية مصممة العزم على الحيلولة دون نمو اقتصاد بلدان العالم الثالث، بهدف اخضاعه باستمرار لهيمنتها واستغلالها. ومن أجل ذلك، فانها تمارس مختلف الضغوط على تلك البلدان، ليس فقط على المستوى الاقتصادى والسياسى، بل باللجوء الى أسلوب العنف والتدخل العسكرى، كأسلوب مفضل لديها لضمان حماية مصالحها في المدى القريب كما في المدى البعيد، محاولة بذلك الوقوف أمام التحولات التقدمية التي يشهدها العالم. واذا كانت محاولتها هاته لا يمكنها تاريخيا الا أن تتعرض للفشل، فان هذا لا ينقص من خطورة المخططات والمغامرات التي تقوم بها الامبريالية وهي تسعى يائسة الى محاولة "استعمار" البلدان النامية من جديد ...

أسلوب العنف

ان اللجوء الى أسلوب العنف كان ولا يزال، الاتجاه الاساسى في الاستراتيجية الامريكية العالمية بشكل عام، وتجاه بلدان العالم الثالث بشكل

اتجاه العنف في الاستراتيجية الامبريالية

يعيش النظام الامبريالى العالمى صعوبات متنامية ومشاكل متفاقمة في محاولاته اليائسة لاطالة عمر هيمنته المطلقة على الشعوب، شعوب "العالم الثالث" على وجه التحديد.

واذا كان النضال الوطنى التحررى لهذه الاخيرة قد تمكن بعد كفاح مرير، وتضحيات جسام، من انتهاء عهد الاستعمار والاحتلال الامبريالى المباشر، فان كفاحها الراهن من أجل تحرر حقيقى، اقتصادى واجتماعى وسياسى، يتجه بخطوات حثيثة نحو كبح الاشكال الاستعمارية الجديدة وانهاء الهيمنة الامبريالية المتعددة الوجة والصيغ، وبالتالي، فرض تغيير جذرى في العلاقات الاقتصادية الدولية في اتجاه علاقات مبنية على أسس من العدل والمساواة. وهذا ما سيجرب عنه حتما تقلص هام في الارباح المفرطة التي يحققها الرأسمال العالمى، الشيء الذى تعتبره الامبريالية بمثابة تهديد مباشر لـ"مصالحها الحيوية". وهذا ما دفع المنظر الامريكى المعروف بريجنسكى الى القول بأن الصراع الاقوى الذى ستشهده الساحة الدولية سوف لن يكون بين الشرق والغرب، وانما بين الدول المصنعة من جهة، والدول النامية من جهة ثانية، ذلك أن "الطموحات الجديدة للبلدان السائرة في طريق النمو تشكل خطرا على النظام الدولى، وتهديدا مباشرا في وجه البلدان الغربية"، على حد تعبير بريجنسكى.

خاص.

وفي يناير ١٩٨٠، عقد "مجلس العلاقات الدولية" - الذي تشغل عناصره مناصب حساسة في الادارة الامريكية - اجتماعا مغلقا لتدارس موضوع "التدخل العسكرى في العالم الثالث، وسياسة الولايات المتحدة". ولقد نشر نائب مدير المخابرات الامريكية ومقرر هذا الاجتماع، راينولد كلاين، كتابا تحت عنوان: "اتجاه العنف في العالم وفي السياسة الخارجية الامريكية في الثمانينات"، يشرح فيه الافكار والخلاصات الاساسية التي تداولها المجلس المذكور.

ويعتبر كلاين في كتابه هذا، "أن آفاقا مشرقة ستفتح للولايات المتحدة مع تكوين حلف عسكرى عبر البحار، يضم الحلف الاطلسي واليابان واسرائيل وافريقيا الجنوبية". وتكون المهمة الاساسية المنوطة بهذا الحلف الغربى الكبير، هي القيام بالعمليات التاديبية ضد بلدان العالم الثالث. ويؤكد الكاتب على ضرورة تواجد البحرية الامريكية بشكل مكثف في المحيط الهندى لضمان نجاح انزال عسكرى في الخليج العربى، أو افريقيا الشرقية عند الضرورة. كما يعتبر أن "الصراع من أجل التمكن من الخيرات الطبيعية، هو صراع حتمي، وأن من مهام الغرب التحكم في أوضاع البلدان التي تمتلك هذه الخيرات". وتجدر الإشارة الى أن كلاين كان مستشارا للمرشح الجمهورى ريفان في شؤون السياسة الخارجية خلال حملة الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٨٠. وبمناسبة نفس الحملة، صرح جورج كامب، وهو مستشار آخر من معهد جورجيتاون، "أن استمرار احتلال اسرائيل لأراضي عربية يشكل بالنسبة للولايات المتحدة رصيذا تنمو قيمته يوما بعد يوم". أما فونتان، المستشار في نفس المعهد، فلقد ساهم بدوره في رسم معالم استراتيجية العنف المعلن هذه، بقوله: "أن المساعدة الاقتصادية لا تؤدى دائما الى نتيجة، واستعمال التدخل العسكرى يعتبر من ضمن الاحتمالات الواردة في سياسة الرئيس".

وهؤلاء الرجال، وغيرهم، يشغلون اليوم مناصب هامة في الادارة الامريكية، ويتحكمون بشكل أساسى، في مقاليد سياستها الخارجية، وهم لم يعبروا في الحقيقة، من خلال أقوالهم السالفة الذكر، سوى عن الاتجاه السياسى العام الذى اختاره الرأسمال الاحتكارى الامريكى، وهو يعمل جاهدا على احياء وادامة العلاقات الاستعمارية التي ما فتئت الشعوب تناضل وتكافح من أجل تكسيرها منذ أزيد من ثلاثين سنة مضت. وهذا الاتجاه في اعتماد العنف والقوة كأسلوب لفرض الهيمنة

والسيطرة، لا يشكل في حقيقة الامر، عنصرا جديدا ضمن الاستراتيجية العدوانية الدائمة للولايات المتحدة. ويكفي أن نذكر على سبيل المثال، عملية قلب نظام الشيلي الديموقراطي التي نظمتها المخابرات الامريكية، أو قلب عدة أنظمة في أمريكا اللاتينية خلال الخمسينات، أو اغتيال القادة التقدميين، كمثّل اغتيال المناضل التقدمى الافريقى باتريس لومومبا في بداية الستينات بأمر من الرئيس ايزنهاور نفسه... وكلها وقائع وأعمال تم الكشف عنها في واضحة النهار، ولم تكلف الامبريالية نفسها عناء التغطية عنها أو اخفاء دسائسها... والحقيقة أن الجديد في الموضوع، هو الرغبة المعلنة، والاستعدادات العملية المكشوفة التي أبدتها الامبريالية مع بداية الثمانينات، لتجعل من أسلوب العنف والتدخل العسكرى أسلوبا قارا ومعلنا، وعمودا فكريا في استراتيجيتها الدولية، وفي العلاقة مع الشعوب المستضعفة على وجه التحديد.

الحنين الى عهد الاستعمار و"الحماية"...

وهكذا، فإن ما تحن اليه الدوائر الامبريالية اليوم، وتسعى الى انجازه، هو نفس الاساليب الاستعمارية التي كانت سائدة في علاقاتها مع الشعوب منذ أزيد من عقدين خلت... فخلالها للتوجه العام الذى بدا في الاستراتيجية الامريكية حتى ماض قريب، على اثر صدمة الهند الصينية، والقاضي بالتخفيف من تدخلاتها العسكارية المباشرة، واعتماد أساليب متنوعة ومتعددة للتحكم والهيمنة، فإن المنظرين الامبرياليين يظهرون اجماعهم اليوم على أن التدخل العسكرى القوي والشامل، أصبح ضرورة ملحة في غير ما منطقة من العالم التي تعتبر مناطق نفوذ خاصة ومرتبطة ب"المصالح الحيوية للغرب"... ومن أجل ذلك، فإن الفرق العسكارية الخاصة، التي تتم تدريباتها واستعداداتها للتدخل السريع في بلدان العالم الثالث، يجب أن تحظى بدعم وسند عملي من طرف قوات الحلف الاطلسي في أوروبا. وبعبارة أخرى، فإن المطروح هو الرجوع من جديد، الى الاسلوب الاستعمارى الممنهج والمنسق بين مختلف الاجنحة الامبريالية على الصعيدين الامريكى والاوروبى.

وهذا ما شرحه وأكد عليه تقرير تحت عنوان: "أمن الغرب" ساهم في اعداده "المجلس الامريكى للعلاقات الدولية" وهيئات أخرى مماثلة في كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا، والذى تم نشره في شهر فبراير ١٩٨١.

وأول اجراء يوصي به التقرير هو تكوين "هيئة تضم مسوءولين من البلدان الغربية الاساسية" وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، تكون مهمتها هي "التوصل الى تقييم مشترك للاوضاع السياسية والعسكرية التي تبرز في المناطق الحساسة من العالم الثالث، والاعتناء بشكل خاص، بالتطورات التي تشهدها منطقة الخليج باعتبارها تحتوى على أكبر خزان للنفط في العالم" . . .

ويضيف التقرير أن القوات المسلحة الغربية يمكنها أن تلعب دورا أساسيا لمواجهة أخطار عدة تهدد المنطقة، ويقترح تحديدا: "استعمال القوات البحرية الغربية لحماية مضيق هرمز في حالة نشوب حرب في منطقة الخليج"، وكذلك الشأن بالنسبة "لحالة الاضطرابات الداخلية التي تهدد مصالح الغرب، ففي مثل هذه الحالة يجب علينا أن نكون مستعدين لحماية أى بلد صديق يطلب منا ذلك". وهناك أيضا "عدة حالات أخرى قد تبرز فجأة، وتستدعي انتشارا سريعا لقواتنا المسلحة من أجل حماية منابع النفط بالمنطقة".

هذه اذن، تحاليل ونوايا معلنة تكشف بكل وضوح عن الاهداف الاستعمارية والاستعمارية الجديدة التي تسعى اليها الامبريالية الامريكية. وليس من قبيل الصدف أن نرى الصحافة الامريكية نفسها، تصف استراتيجيات الولايات المتحدة الراهنة على أنها محاولة "للرجوع الى عهد الخمسينات" و"احياء لعقيدة ايزنهاور". وأي تعبير آخر يمكن أن نصف به المخطط الامبريالي في المشرق العربي سوى بأنه فعلا، رجوع الى عهد "الحماية"، ومحاولة استعمارية من طراز متجدد؟ وأي مثال نسوقه على ذلك، أفضل من التدخل العسكري الصهيوني في لبنان، تحت مظلة أمريكا وبدعم وتزكية منها لكل ما ارتكب هناك من اعتداء غاشم ومجازر همجية وانتهاك لحرمة الاوطان والشعوب؟

الا أن هذا المخطط لا يقتصر على المشرق العربي، بل انه يندرج ضمن الاستراتيجيات العدوانية الامبريالية الشاملة، كما نشاهد تطبيقاتها سواء في افريقيا، من خلال المحاولات المتكررة لقلب الانظمة الوطنية التقدمية هناك، وتقديم الدعم المباشر والحماية الدائمة للانظمة الرجعية وللنظام العنصرى في جنوب افريقيا، أو في أمريكا اللاتينية، حيث التحالف المكشوف مع الانظمة الديكتاتورية، والتدخل المباشر والعنيف في شؤءون الشعوب، ومحاولة خنق الانظمة الثورية في كل من كوبا ونيكاراغوا، أو في بقية أطراف الوطن العربي التي تريدها الامبريالية كلها محطات وقواعد لخدمة وحماية مصالحها، بدءا بالمغرب الاقصى وصولا الى السعودية، ومرورا بمصر والصومال وتونس، الخ . . .

هكذا يتجلى أن العنف والتدخل العسكرى اتجاه بارز في الاستراتيجية الامبريالية الراهنة، قوامه مواجهة طموحات الشعوب بالقوة، تماما كما كان الشأن بالنسبة لعهود الحماية والاستعمار . . .

ولا غرابة في ذلك! فأى مخرج للراسمال العالمي لتأجيل تناقضاته المميتة التي تنخره من الداخل، وتدفع به الى الاندحار النهائي، سوى اللجوء الى أساليب الاستعمار والاحتكار، واستيلاء الاوطان والشعوب، والضغط عليها بشتى الاساليب سعيًا وراء اطالة عمره، والتنقيس عن تناقضاته؟

الا أن الامبريالية ومنظريها، وهم يسلكون هذا السلوك، يتعامون في الحقيقة، عن التبدل الملموس الحاصل في ميزان القوى لصالح الشعوب المناضلة من أجل تحريرها وانعتاقها، والذي يحكم على المغامرات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة بالفشل الذريع ان عاجلا أم آجلا، ويحول دون رجوع عجلة التاريخ الى الوراء .

وذلك هو المغزى الاساسي للدروس السابقة التي تلقنتها الامبريالية — دونما استفادة — على يد الشعوب، سواء بالنسبة لمرحلة كفاح هذه الاخيرة البطولي من أجل انهاء سيطرة الاستعمار المباشر، أو في مرحلة تحطيم صنائعه ومخلفاته في كل من فيتنام وأنغولا ونيكاراغوا وايران . . . وهو نفس المغزى الذى سوف تتضمنه ولا شك، الدروس اللاحقة في زمن تتكتل فيه قوى العدل والسلام، لتحرير الانسانية من عدوها الاساسي في عصرنا الراهن: الراسمال الاحتكارى الامبريالي .

